

שם המחקר: הזכות להורות של אנשים עם מוגבלויות נפשיות ושכליות- התפתחותיות: תפיסה

חלופית של 'הורות' כאמצעי לקידום זכויות

שנה : 2019

מס' קטלוגי : 639

שם החוקר: רוני רוטלר בהנחיית: פרופ' גדעון ספיר

רשות המחקר: הפקולטה למשפטים, אוניברסיטת בר-אילן

מوضوع البحث: الحق بالوالدية للأشخاص ذوي محدوديات ذهنية ونفسية-تطورية: مفهوم بديل "للوالديه" كوسيلة

لتعزيز الحقوق

السنة: 2019

رقم النموذج : 639

اسم الباحث: روني روطلر بأرشاد: بروفيسور جدعون سفير

الهيئة المسؤولة عن البحث: كلية الحقوق- جامعة بار ايلان

## ملخص البحث

### هذا البحث للحصول على اللقب الثاني (الاطروحة) بدعم من "صندوق شاليم"

عادة ما تكون الابوة جزءاً اساسياً من حياة النضج لدى الفرد, في اعتباره الاقتصادية طويلة وقصيرة المدى, وبانتمائه العائلي, الاجتماعي والمجتمعي على مدى حياته في سن الرشد وحتى شيخوخته. غالباً ما تتميز الوالديه بالخصوصية وممارسة الاستقلالية, والسؤال الذي يطرح هو بالاختيار وليس بمطالبة الحقوق. ينشأ الجوهر "الحقي" للوالديه عند احتياج مساعدة حكومية بتحقيقها او بعدم منعها. او عندما تتحول المساحة الحميمة الشخصية للعامة, ويتم طلب قوانين واضحة.

كما في كل مجال, بما في ذلك الوالديه والاسرة, يتفاعل القانون والمجتمع. يعكس القانون المبادئ المقبولة في مجال الاسرة, وفي نفس الوقت يلائم التصور الاجتماعي بما يتعلق بالطرق لتكوين اسرة وتعريف العلاقات الاسرية بين الافراد. في اسرائيل, تعتبر الوحدة الاسرية وتشجيع الولادة قيم اجتماعية مقبولة, وعادة ما يتم ايضا تعزيزها بواسطة وسائل قانونية. في نفس الوقت, فإن الوالديه لدى الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (المحدودية) لا تحظى بنفس الاعتقاد الاجتماعي, بشكل يؤثر على عدم تعزيزها حتى بواسطة الوسائل القانونية. ان الاشخاص ذوي المحدوديات (الجسدية, النفسية والذهنية) يعيشون تجارب صعبة في كل مجالات الحياة. تظهر هذه الصعوبات, بما في ذلك, نقص الاتاحة الجسدية واتاحة الخدمات, في وضع اقتصادي-اجتماعي المتدني, وبقلة الاندماج بالعمل والتعليم العالي.

لا تتعلق الاهمية النظرية الحالية فقط للمحدودية العضوية بل وايضا للانماط الاجتماعية التي تنعكس بالتمييز, الاستبعاد والفصل بين الاشخاص ذوي المحدودية, وبالتالي تطالب بدعم الاشخاص ذوي المحدودية, وتنشيط ملائمة واطاحة البيئه من اجل تعزيز امكانياتهم بالاشتراك والاندماج بشكل متساو.

احد المجالات التي يواجهون بها صعوبات هي مجال تأسيس اسرة بشكل عام ووالدية بشكل خاص, ان كان بانجاب اطفال او بتربيتهم. من الممكن تجسيد الصعوبات التي يواجهها ذوي المحدودية الجسدية والحواسية كصعوبات تقنية واقتصادية بشكل رئيسي, وبذلك فان المساعدة المطلوبة لهم هي ذات طابع تقني. بالمقابل, فان الصعوبات التي يواجهها الاشخاص ذوي المحدودية الذهنية والنفسية تمس كثيرا بالجنور الاساسية للوالدية. وجود هذه الصعوبات يثير اسئلة تتعلق بمدى الكفاءة الوالدية ومدى قدرتهم على توفير الاحتياجات العاطفية والتطويرية لابناءهم والتي تتطلب مسؤولية واهتمام بالابن وتربيته, على سبيل المثال, تخطيط برنامج يومي وحياتي, تفضيل احتياج الابن على احتياج الوالد, توازن السلوك, مساحة للتطور الذاتي, منح واعطاء حاجات وقيم ثقافية, تربية مع وضع حدود والقدرة على معالجة القصور لدى الابن. تتبع هذه الصعوبات من المحدودية نفسها ومن ظروف اخرى غالبا ما تصاحب هذه المحدوديات مثل الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدني. بالاضافة الى ذلك, تشدد الصعوبات كنتيجة لنقص الخدمات الاجتماعية الملائمة لاحتياج الوالدين ذوي المحدودية الذهنية والنفسية, وامتناع الوالدين من طلب المساعدة بسبب تدخل السلطات بالعلاقات الاسرية وابعادهم عن ابناءهم. قانون مساواة الحقوق للاشخاص ذوي المحدودية- 1998 والاتفاقية الدولية بحقوق الاشخاص ذوي المحدودية, والتي تم المصادقة عليها من قبل اسرائيل, يضمن التزام الدولة بتعزيز مساواة الحقوق للاشخاص ذوي المحدودية. مع ان قانون المساواة لا يذكر مجال الاسرة والوالدية, فان الاتفاقية تخصص بنداً مفصلاً لهذا المجال (بند 23) وقال له فان على الدولة تعزيز حقوق الاشخاص ذوي المحدودية في مجال الوالدية ايضا, بما في ذلك عدم التفرقة, توفير الملائمات والمساعدة المطلوبة لهم من اجل الانجاب والتربية. بالرغم من ان دولة اسرائيل ختمت وصادقت على هذه الاتفاقية, وبالرغم من ان الحديث يدور حول دولة مشجعة وداعمة للعلاقات الزوجية والانجاب, فانه لا تتوفر في اسرائيل سياسة معلنة بشأن مسألة الوالدية لاشخاص ذوي محدودية. نتيجة لذلك تقريبا لا تتوفر خدمات مخصصة, دراسات او تمويل مخصص لهذا المجال. علاوة على ذلك, وبالحقيقة فان الدولة تنتهج سياسة سلبية تجاه الاهل من ذوي المحدودية, والتي تقيد الوالدية للاشخاص ذوي المحدودية بشكل عام, والاشخاص ذوي المحدوديات الذهنية والنفسية بشكل خاص: يواجه الاشخاص ذوي المحدودية الذهنية والنفسية تقيدات مؤسسية وطبية بما يتعلق بالانجاب, على سبيل المثال, ترتيبات سكنية والتي لا توفر اقامة علاقات زوجية واسرية, اعطاء وسائل مانعه بشكل تلقائي دون اخذ رغبتهم بعين الاعتبار, واشتراط الخضوع لعلاجات الخصوبة باختبارات ذهنية ونفسية. فهم يواجهون مواقف سلبية باجراءات الحضانة, والذي ينعكس بما في ذلك في التمييز ضد الوالدين ذوي المحدودية في نزاعات الطلاق, وبذلك فان نسبة الاولاد المبعدين عن البيت لوالدين ذوي محدودية هي كبيرة نسبياً. وبالاضافة فانهم يواجهون صعوبة بالوصول للخدمات الطبية والرفاهية, نتيجة لعدم ملائمة هذه الخدمات وقلة تدريب مزودي الخدمات بما يتعلق بالاحتياجات الخاصة والتي غالبا ما تصاحب هذه المحدوديات.

من الواضح انه لا يمكن تجاهل الصعوبات المركزية التي تسببها المحدودية النفسية او الذهنية للوالدين والاهتمام بسلامة الابناء. مع ذلك, بالنظر الى قانون المساواة والاتفاقية, بالاخص بند 23, من الصعب تسوية الفجوة الكبيرة بين مبادئهم وبين السياسة على ارض الواقع. انا افحص في هذه الدراسة العوامل المؤدية للفجوة ما بين المبادئ والسياسة على ارض الواقع من اجل الحصول على تفسير بأن دولة اسرائيل والتي تعزز, بشكل ظاهر, حقوق الاشخاص ذوي المحدودية في مجالات متعددة (مثل التوظيف, التعليم العالي, الاتاحة ومصداقية قانونية) تتمتع عن فعل ذلك بما يتعلق لحقوق الوالدية. انا ادعي ان السبب لهذه الفجوة يكمن بانماط التفكير المقبولة بما يتعلق بالمصطلح "الوالدية" (بما في ذلك تعريف مصلحة وحقوق الابناء) بطريقة تؤدي للتوتر الى حد الصراع بين الوالدية والمحدودية. نتيجة لذلك, فان التصورات نحو الاشخاص ذوي المحدودية (وبالاخص النفسية والذهنية) انهم غير مؤهلين للزواج, وتعتبر الوالدية حق يختلف بشكل واضح عن باقي حقوق الاشخاص ذوي المحدودية, حيث يعتبر الترويج لها موضع شك. النتائج الاجتماعية والقانونية لهذه التصورات هي مواقف مانعة وسلبية تجاه الوالدين ذوي المحدودية, وبالاخص المحدوديات الذهنية والنفسية. ان كان الامر كذلك, فان تعزيز حق الوالديه لاشخاص ذوي محدودية نفسيه وذهنية يتعلق كثيرا بالتغيير المفهومي للمصطلح "الوالدية". معاينة قوانين الاسرة يدل بانها تؤكد على ان الوالدية هي دور يشمل القيام بمهام علاجية, جسدية ونفسية, مع تجاهل مجالات والدية اخرى, مجالات تتعامل مع اهمية الوالدية كمرحلة تطويرية مهمة في حياة الانسان, وكونها جهاز علاقات ذات طابع ودية, وليس فقط كجهاز يرتكز على رعاية الوالد لابنه. بالاضافة لذلك, فان قوانين الاسرة تعرف الوالدية على انها حق ذو طابع حصري, كونها حق الوالد, هو نفسه وليس غيره, لاداء وظيفته تجاه ابنه بدون وساطة. كذلك فان الاعتقاد السائد حول الوالدية كحق سلبي يلزم بعدم التدخل واحترام الخصوصية, بينما الاعتقاد بأنها حق ايجابي لا تعطي مساعدة ملموسة للوالدين. بما يتعلق بمصالح الابن وحقوقه, فان هذا المجال يتميز بوجهة نظر فردية لا تعطي مساحة كافية للعلاقة الاسرية. من المحتمل ان تضر هذه التصورات بالاخص الوالدين ذوي المحدوديات: تأكيد دور الوالدية كوظيفة تتطلب مهام علاجية-جسدية ونفسية- تضر بهم لأن ادائهم في هذا المجال بشكل عام يعتبر ضعيف. نظراً للتركيز على هذا الجانب, تعتبر الوالدية اضافة للفجوة الوظيفية الحالية الموجودة حقاً بين الاشخاص ذوي المحدوديات وبين الاشخاص الذين يعتبرون بدون محدوديات, وبالتالي غير قابلة للتحسين, نسبة للحقوق الاخرى للاشخاص ذوي المحدوديات. اعتبار جانب الوالدية على انها دور (وظيفة) يبرر ايضا الادعاء المقدم بمجال الوالدية, وبسبب الصعوبات الخاصة التي تسببها للاشخاص ذوي المحدودية النفسية والذهنية ولابنائهم, يجب التعامل بشكل مختلف مع المحدوديات المختلفة, وبذلك سيتم الاعتراف بالوالدين ذوي محدوديات جسدية وحسية (الذين يتصعبون اداء مهام رعاية جسدية) كوالدين مؤهلين للرعاية وبالتالي مؤهلين للحصول على الملائمات (التعديلات), وعدم الاعتراف بأهلية الوالدين ذوي محدوديات نفسيه وذهنية (الذين يتصعبون اداء مهام رعاية نفسية).

تعريف الوالدية كحق حصري, حق والد معين باداء واجباته تجاه ابنه بشكل غير وساطي. يتعارض مع مبادئ الملائمة (التعديلات) التي تكمن وراء تعزيز المساواة في الحقوق للاشخاص ذوي المحدوديات. عندما ينظر للوالدية على انها واجب يجب اقامته بدون وساطة, فان

אי تعديل يتم اجراءه سينتهك الحصرية, وقد ينظر اليه كتغيير على جوهر الوالدية ويبطلها.

التركيز على الجانب السلبي للحق بالوالدية يتعارض ايضا مع مبادئ التعديلات ويضر بالاخص الوالدين ذوي المحدوديات, الذين قد يحتاجون لمساعدة اكثر من الاخرين, موضوعيا وكمياً. وبالتالي فإن الافتقار للتطوير العملي والملموس لدى الجانب الايجابي للحق يضر بالاخص بالوالدين ذوي المحدوديات. بالاضافة: في مجال المحدودية, غالباً ما يتطلب عمل ايجابي بهدف ضمان حقوق سلبية, على سبيل المثال, اتاحة جسدية او اتاحة لخدمات هدفها ازالة العوائق واعطاء الفرصة للاشخاص ذوي المحدودية بالاشتراك في المساحة العامة واستهلاك الخدمات العامة والخاصة. وبالتالي من المحتمل ان يتضرر الاشخاص ذوي المحدودية من عدم تطبيق الحق بالوالدية في الجانب الايجابي اكثر من اي والد اخر.

عندما يتعلق الامر بمصلحة الابن وحقوقه, فإن هذا المرجع يعكس عادة الموقف والذي وفقاً له محدودية الاهل تتعارض مع مصالح الابن وقد تسبب ضرر, لدرجة اعتبار محدودية الاهل سبباً لاي عنصر سلبي في حياة الابن. بالاضافة الى ذلك, يحمل الاعتبار السائد لمصلحة الابن وحقوقه طابع فردي لا يعطي مكانة كافية للجوانب العائلية مثل, العلاقات بين الاطراف او الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للعائلة, بطريقة تضر بشكل خاص الوالدين ذوي المحدوديات.

في هذا البحث, اقترح تبني مفهوم بديل بما يخص الوالدية, على اساس " النموذج الثلاثي للوالدية", والذي يتطرق للثلاثة جوانب المركزية: الوظيفة(الدور), التطور الذاتي, وجهاز العلاقات. بدلاً من المفهوم الوظيفي-الحصري الذي يميز موقف النظام القانوني وجهاز الرفاه للوالدية, انا اقترح اعتماد نهج اجرائي-نسبي, والذي يأخذ بعين الاعتبار جوانب والدية واسعة اكثر, وبالتالي يخفض التناقض المفهومي القائم ما بين "الوالدية" و"المحدودية".

يعترف المفهوم البديل, الاجرائي-النسبي, بالاجابيات التي تعطيها الوالدية للانسان ذو المحدودية وللمجتمع (على سبيل المثال, الوضع الاجتماعي, الانتماء للمجتمع, والثقة في استمرار العلاقة على مر السنين), والتي لا تتركز فقط على النقص الوظيفي للوالد, وبالتالي لا يُنظر للوالدية على انها تعمق للخلل الوظيفي الناشئ من المحدودية, بل على انها ذات قيمة وقادرة على التحسن.

بالاضافة, فإن التصور البديل يهدئ من مطلب "الحصرية" للوالدية وتعترف بان معظم الاهل لا يقومون بدورهم بشكل حصري حيث يمهّد الطريق للتعديلات. يستمد هذا المفهوم الشرعية ايضا من الكتابة التي دعت لتوسيع وصب المحتوى للجانب الايجابي للحق. عندما يتعلق الموضوع بوالدين ذوي محدودية, يتم ترجمة هذا الجانب الايجابي الى تطوير التعديلات في مجال الوالدية. في مجال مصلحة وحقوق الابن, يتبنى المفهوم البديل افكاراً تدعو لتحقيق حقوق الابناء مع التأكيد على الجانب العائلي والمحافظة على العلاقة الاسرية, من خلال تحقيق الحقوق الاجتماعية للوالدين, والاعتراف بعلاقات اسرية مركبة ومرنة بشكل اكثر من الموجود حالياً.

قد يكون لهذا المفهوم ابعاداً ايجابية بالاخص في سياق الوالدية لدى اشخاص ذوي محدودية نفسية وذهنية, والتي قد تحمل طريقتاً ممهّداً لتعديلات مبتكرة للوالدية, مثل, زيادة المساعدة للوالدين, توسيع الاعتراف بحقوقهم الاجتماعية, واعتراف رسمي باشخاص اخرين يعتنون بالطفل, دون المساس بوضع الوالدين الاخرين.

بالاضافة الى ذلك, وتماشياً مع التوجه الشامل للمحدودية, فإن تبني التصور الاجرائي-النسبي سوف يؤثر على حقوق كل الاهل وليس فقط ذوي المحدودية, والذي يعتبر ان معنى الوالدية اوسع من كونها وظيفة, وبالتالي تعطي شرعية وحل للوالدين الذي يجدون صعوبة بالقيام بدورهم في اوقات مختلفة. اعتماد التصور البديل كما هو موضح سابقاً والذي يخفف التناقض ما بين "الوالدية" و"المحدودية" يضع الاساس المفاهيمي, الاخلاقي والاجتماعي الذي يتيح تعزيز حق الوالدية في الجانب القانوني والعملي, وبالتالي يقلل الفجوة الحالية بين مسؤولية دولة اسرائيل بتحسين حقوق الاشخاص ذوي المحدودية في مجال الوالدية وبين السياسة المعتمدة فعلياً.

- [לפריט המלא للمحتوى الكامل](#)
- [למאגר המחקרים של קרן שלם](#)
- [למאגר כלי המחקר של קרן שלם](#)

